

الاقتصاد والعولمة، ماذا يريد المركز: عولمة الاقتصاد أم اقتصاد العولمة؟

Economy and globalization ,what the center wants : globalization of economy or the economy of globalization

د. احمد زبير¹ *

¹ قسم علم النفس والفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر).

ملخص: يهدف هذا المقال الى كشف الاهداف الحقيقية لليبراليين الجدد سدنة العولمة من العولمة الاقتصادية ،وادخال كل دول العالم في هذه اللعبة ،وكيف يعامل المركز (امريكا ومن يدور في فلكها من دول الشمال المتقدم) دول الاطراف (الدول الفقيرة) وماذا كان لتلك الاستراتيجيات التي تبناها صقور العولمة من اثر اقتصادي وسياسي واجتماعي على الدول النامية ،وهل من سبيل للخروج من فخ العولمة وتجنب ، او على الاقل التخفيف من آثارها السيئة في كل مجالات الحياة.

الكلمات المفتاحية: الاشكالات البيئية التنمية المستدامة، البيئة.

Abstract:

This article aims to reveal the genuine targets of the neo – liberals .the protectors of globalization .From the economical globalization and integrating the whole world in this game .And how does the center treat (America and those in its orbit from the northern developed countries) the parties (underdeveloped poor countries).And what were the economical ,political and social impact of all those strategies adopted by the hawks of globalization on developing countries .Is there a way to get out of the trap and avoid globalization ; or at least minimize its negative effects in all fields

Keywords: Globalization; Economy; Center; Edges;Politica;Social.

*Corresponding author, e-mail: ahmedzebeir2020@gmail.com

مقدمة:

لقد كان أبرز حدث ميز العقود الأخيرة من القرن العشرين هو العولمة بتجلياتها المختلفة ولقد تولت أمريكا كبرها وصارت هي عرابتها بامتياز لا ينافسها في ذلك أحد. ولقد تعددت تجليات العولمة (سياسية، ثقافية، قضائية،....) وقد تجلت أكثر وأول ما تجلت في المظهر الاقتصادي الذي يعنينا في مقالنا هذا لنتساءل: هل كان سدنة العولمة يريدون للاقتصاد أن يكون معلوما فيتسع افقيا ليعمم فتدخل كل الدول ميدان اللعبة العولمية بندية وتساوي. أم كانوا يريدون اقتصاد العولمة ذات نكهة خاصة وذات اتجاه عمودي، تريح أولئك السدنة من كبار الرأسماليين، هل كانوا فقط يريدون توسيع الاقتصاد ليشمل عالما بلا حدود كما يدل على ذلك ظاهر لفظ العولمة أم انهم كانوا يريدون تلوينه بما يتبنون من ايديولوجيات واهداف استراتيجية تخدم أغراضهم؟ وما أثر كل ذلك على الواقع الاجتماعي والسياسي لعموم ساكنة هذا الكوكب؟

2- ما العولمة؟ من بين تعاريف العولمة الراهنة أنها "مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، وفيها تذوب الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والسلوكية للدولة القومية، في الإطار العالمي من خلال الثورة الاتصالية والتكنولوجية والمعلوماتية الهائلة، التي خلقت اتجاهها عاما بانفتاح الدول بعضها على بعض ليتكون ما يسمى بعالم بلا حدود يسيطر فيه الطرف الأقوى على الطرف الضعيف" (فتحي أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ص14). وجاء في تعريفها أيضا في المعجم العالمي الجديد "ويبستر": "ان العولمة هي اكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميا" (صالح الرقب: **أتعرف على العولمة**، ص6)

أما موسوعة world english dictionary_encarta والتي تشرف عليها الدكتورة آن سوخانوف فانها تعرف العولمة بما يلي: "ان العولمة هي العملية التي يتخذ فيها الاقتصاد بعدا عالميا-" (عبد القادر تومي: العولمة فلسفتها مظاهرها . ص10)

وهذا التعريف يتضمن اشارة الى فكرة أخرى تبدو لنا مهمة وهي الجانب الاقتصادي ذلك أن المظهر الاقتصادي هو المظهر الاسبق الى الظهور والأكثر وضوحا وجلاء واكتمالا وتحققا في أرض الواقع، فنحن كما يذهب الى ذلك بعض الليبراليين "كائنات اقتصادية". ثم إن واقع الحال

يثبت أن العالم اليوم معولم اقتصاديا أكثر منه سياسيا وثقافيا رغم التداخل بين هذه الجوانب والذي يجعل الفصل بينها صعبا، إن لم نقل مستحيلا.

ولئن تعددت تعاريفها، إذ يذهب بعض المفكرين في إحصاء تعاريف العولمة ليصل بها إلى حوالي 17000 تعريفاً (مصطفى عبد الغني: المتقف العربي والعولمة . ص 18) ، إلا أن الذي يعيننا منها هو الاصل وهو جعل الشيء على مستوى عالمي. (الجابري: ص 136) وتجاوز الحدود المحلية.

3- العولمة الاقتصادية، الوريث الشرعي للرأسمالية. تهدف العولمة الاقتصادية إلى جعل العالم يهتم بالاقتصاد أكثر من أي شيء آخر . أي تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون عقبات وحواجز على مستوى الانتاج والتوزيع وفتح باب المنافسة على مصراعيه بين الشركات والمؤسسات والمشروعات الاقتصادية على مستوى العالم كله وسيادة النمط الرأسمالي، واقتصاد السوق على الاقتصاد العالمي. فمنظمة عبر وطنية Transnationale مثل منظمة التجارة العالمية تعمل على إدخال الأسواق الحرة في الحياة الاقتصادية لكل مجتمع، وهي تفعل ذلك لإجبار الأعضاء على التقيد بالقواعد التي تطلق سراح الأسواق الحرة في كل مجتمع. وليس في استطاعة المنظمات عبر الوطنية المضي في هذا الطريق ولن يتاح لها ذلك ما لم تتحرر من القيود السياسية. (جون جراي الفجر الكاذب .أوهام الرأسمالية_العالمية . ص 30)

ويمكن اعتبار المال والإعلام والمؤسسات المالية أهم دعائم العولمة المبشرة بنظام عالمي جديد قوامه الرأسمالية الأمريكية التي يراد لها أن تكون الدين الجديد للبشرية في عالم الاقتصاد، عليها أن تعتقه طوعا أو كرها مضافا إليها شرعية القوة وقوة الشرعية ، مضاف إليها أنظمة عميلة في بلدان الاطراف تدين بالولاء لأمريكا مقابل مكافآت منها المساعدة على الوصول إلى سدة الحكم ثم البقاء فيه . ويمكننا تعريف العولمة الاقتصادية بتلمس سماتها العامة بأنها سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها ، وهذه تشمل تحرير الأسواق ، إضافة إلى رفع القيود عنها، وخصخصة الأموال، وتراجع وظائف الدولة ، ولاسيما ما يتصل منها بالرفاهية الاجتماعية، ولعل ذلك بعض ما كان يكرسه شعار الرأسمالي المشهور "دعه يفعل دعه يمر". *laisser faire , laisser passer* إضافة إلى انتشار التقنية ، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود، الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتكامل أسواق رأس المال، وتشير العولمة في قالبها الاقتصادي الأضيق إلى انتشار

المبيعات، ومنشآت الإنتاج وعمليات التصنيع. على مستوى العالم (عبد الرشيد عبد الباسط: الآثار السلبية للعولمة ص.9)

فالعولمة في تجليها الاقتصادي اليوم، هي تطور حتمي لطبيعة النظام الرأسمالي الغربي الذي اتسعت دائرته شيئاً فشيئاً وتطور من اقتصاد محلي إلى اقتصاد إقليمي، فاققتصاد وطني، وأخيراً إلى اقتصاد العولمة هذه الأيام (عبد الحي زلوم: أزمة نظام. الرأسمالية والعولمة في مأزق ص38)

4-العولمة ، قوة واستعلاء: لقد كانت العقود الأخيرة من القرن العشرين زمن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالريادة وقيادة العالم واستقطاب جهاته وأركانه إليها بما تمثله من قوة على جميع المستويات وفي كل الميادين. فصارت تروج لقيمها وسلعها وخدماتها وثقافتها عموماً، ولهذا، فإنّ العولمة هي صيغة الوجه الآخر للنظام العالمي الجديد، والذي هو بدوره امتداد لفكرة المركزية. الذي انطلقت فكرته في القرنين الماضيين في أوربا لتتلقفه أمريكا، وهي البديل المباشر للمركزية الأوروبية في النصف الثاني من القرن العشرين وهي التي حافظت على قدراتها ومواردها الاقتصادية، في مقابل الدول الأوروبية التي أنهكتها الحريان العالميتان الأولى والثانية. (أسعد السحمراني: صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية. ص20) . كان ذلك إيذاناً بظهور العولمة التي، كما يقول جورج طرابيشي: العولمة هي الظاهرة التاريخية المميزة لنهاية القرن العشرين أو لبداية القرن الواحد والعشرين، مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة والثقافة هي الظاهرة المميزة لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. (عزت السيد احمد: انهيار مزاعم العولمة .. ص11)

إذن ، فلقد صارت أمريكا أقوى دولة في العالم ، وهو ما جعل أمريكا شرطي العالم. وجعلت الدولار الأمريكي هو عملة العالم الأولى. وكان انتصار أمريكا على الاتحاد السوفيتي المنهار سنة 1991 فيما عرف بالحرب الباردة تأكيداً لهيمنتها على العالم (جمال السيد السويدي: آفاق العصر الأمريكي. ص58). ولا تكاد أمريكا تخرج من حرب إلا منتصرة وغانمة. فلا عجب والحال هاته أن ينتهي القرن العشرون ليبدأ القرن الواحد والعشرون حيث الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على قوة عسكرية واقتصادية وثقافية لا تدانيها قوة أخرى بله أن تتفوق عليها. وقد جاء في مذكرات الرئيس السابق جورج بوش سنة 1998 : "إن علينا ببساطة ان نقود الآخرين... وأن نضمن التنبؤ بالمستقبل، وأن نكفل الاستقرار في العلاقات الدولية ،ذلك لأننا الدولة الوحيدة التي تمتلك الموارد الضرورية

والسمعة .. وإذا لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الآخرين، فلن تكون هناك زعامة في هذا العالم" (أناتولي أوتكين: الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين ، ص 24)

اما هنري كيسنجر ،مهندس السياسة الخارجية الامريكية فيصرح أن العولمة هي في حقيقة الامر اسم آخر للدور المهيمن للولايات المتحدة الامريكية" (جورج ريتزر . العولمة نص اساس ، ص 199) ويترجم هذا الاستعلاء تصريح لجون بوتنغ رئيس المدراء التنفيذيين السابق في بنك بنسلفانيا: "نحن الذين نقرر من الذي سيعيش ونحن نقرر من الذي سيموت" (غازي الصوراني: البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة ، ص 80)

وفي تصريح للرئيس الأمريكي بيل كلنتون : " أن امريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري، وأننا نستشعر أن علينا التزاما مقدسا لتحويل العالم إلى صورتنا"(ابراهيم الناصر، العولمة مقاومة واستثمار ص 10)

وكان جورج كينان من أذكى وألمع المخططين الامريكيين،وله دور في تشكيل عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . ،وكتب كينان سنة 1948المذكرة رقم 23 لتخطيط السياسة الامريكية : "عندنا حوالي 50 بالمائة من ثروات العالم وفقط 6,3 بالمائة من سكانه ...وبمثل هذا الوضع لا يمكننا تجنب حسد واستياء الآخرين. مهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة هي ترتيب نموذج للعلاقات يحافظ على استمرار ذلك التفاوت ("نعم تشومسكي. ماذا يريد العم سام.ت ص 13)

5- الشركات المتعددة الجنسيات ،اليد الباطشة للعولمة: وفي سياق العولمة الاقتصادية دائما، فإن مما تزاوله دول المركز، الابتزاز الاقتصادي بواسطة الشركات متعددة الجنسيات أو متعددة الجنسيات.وقد أدت هذا الدور بنجاح منقطع النظير. وهذه الشركات ليست إلا ملقعة تتناول بها الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة ،ما شاءت من موائد الدول الأخرى وخاصة دول العالم الثالث ممثلة في أنظمتها التي يعتبر الكثير منها محل رضا أمريكا والتي لا تملك إلا أن تقدم مجاملات وتسهيلات ضريبية وإدارية لا تزيد تلك الشركات إلا غنى ،ولا تزيد الدول المضيفة لهذه الشركات العملاقة إلا فقرا وتدهورا اقتصاديا. وهذه الشركات هي افراز للنظام العالمي الجديد، وهي اليد القوية التي ساهمت في تكريسه وتطويره وفي فرض العولمة في طيفها الاقتصادي أولا ثم السياسي. لقد نشأت هذه الشركات أول ما نشأت في الولايات المتحدة التي صارت تملك أكثر من نصف هذه الشركات ثم انتشرت في بقية الدول الصناعية الكبرى خاصة، فجل الشركات أو كلها

وأعظمها (الولايات المتحدة - كندا - دول أوروبا الغربية - اليابان) ، و من ثمة استفادت هذه الشركات من دعم هذه الدول.

تطورت هذه الشركات بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين وكانت قوة اقتصادية كبرى.. وقد تتسع حدود الشركة الواحدة من هذه الشركات وتنوع نشاطها وسلعها بدءا من المواد الغذائية وانتهاء بالأسلحة والصواريخ وهي ذات طابع احتكاري استغلالي، إذ تتحكم في أثمان السلع والخدمات بل حتى السوق المحلية للدولة المضيفة تكون مجالا لاحتكارها واستغلالها. ليوّول الأمر إلى حالة من الإنهاك الاقتصادي ومن ثم الإنهاك السياسي والتصدع السيادي لهذه الدول النامية عبر الدورة التجارية الاستغلالية والابتزازية المعروفة، إذ تأخذ هذه الشركات المواد الخام من تلك الدول لتعيدها إليها مصنعة بأضعاف ما أخذت منها لتتحول نواتج الأرباح كاملة لفروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات الأم التي تتخذ بلدانها الأصلية مقرا لها، مع احتكار سوق السلع و الخدمات ، مما يزيد في توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء .وهو ما جعل صورة العالم وخاصة النامي منه في غاية القتامة ،ذلك أن 130 دولة من دول العالم الثالث يمثلون أكبر كتلة ديمغرافية في العالم لا يتعدى نصيبهم 20 بالمائة من الناتج العالمي رغم ما يملكونه من ثروات طبيعية وطاقات بشرية عظيمة كما أن حظها من الإنتاج الصناعي متدني جدا مقارنة بدول الشمال. مما حملها على الاستيراد وما يورثه ذلك من تبعية تمس أول ما تمس السيادة الوطنية وتنعكس على ساكنة تلك الدول.

ان الإحصائيات المقارنة التالية (عبد الخالق عبد الله :العالم المعاصر والصراعات الدولية، ص27). تعطينا صورة أوضح عن حجم هذه الشركات: كل شركة تمارس نشاطها في أكثر من 20 دولة وتنتج أكثر من 20 سلعة، إجمالي مبيعات عشرة من هذه الشركات يساوي إجمالي الناتج القومي لكل دول أفريقيا مجتمعة.. الأرباح السنوية لهذه الشركات تساوي إجمالي الناتج القومي لـ 20 دولة إفريقية. - إجمالي مبيعات شركات جنرال موتورز الأمريكية لعام 1986 (حوالي 97مليار دولار) يساوي ثلاثة أضعاف إجمالي الإيرادات النفطية للملكة السعودية في نفس العام . - تسيطر 50 شركة من هذه الشركات على ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم وتقوم بإنتاج أكثر من نصف الإنتاج العالمي . - كما أنه سنة 1986 بلغت مبيعات 500 شركة أمريكية الفا وثمانمائة مليار دولار، أما أرباحها فقد بلغت حوالي سبعين مليار دولار.

ولم تعد هذه الشركات أنصارا يدافعون عنها ويقدمونها للناس في صورة براءة وأنها صاحبة الفضل في الارتقاء بالاقتصاد العالمي، من ذلك ما صرح به دانيال مونيهان ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة الذي قال: "إن الشركات المتعددة الجنسيات، بما تتطوي عليه من إدارة عصرية وإجراءات تجارية حرة هي من أعظم المؤسسات العالمية الخلاقة في القرن العشرين، ويجب الدفاع عنها على هذا الأساس". (ل.س، ستافريانوس: التصدع العالمي، العالم الثالث يشب عن الطوق، م2 ص508)

إن للشركات متعددة الجنسيات استراتيجية عالمية كلية، لا تقييم وزنا كبيرا للحدود السياسية السيادية للدول ولا لمصالحها الإقليمية والقومية، في سبيل تحقيق غرضها النهائي وهو زيادة أرباح رأس المال المسيطر والمعلوم، والمتمثل قانونا في الشركة الأم. وعليه فإن مصالح الدول المضيفة لفروع هذه الشركات تأتي في آخر درجات الأهمية بالنسبة إلى الشركة الأم، فلا تحدد سياسات الشركات وفق مقتضيات سياسات الدول المضيفة، بل لمصلحة المشروع متعدد الجنسيات. إن الدول المضيفة ليست لها السيطرة الكاملة على القطاعات الاقتصادية حيث تنشط الشركات متعددة الجنسيات، ثم إن القرارات الحاسمة تتخذ حيث مقر الشركة الأم لتنفذ هناك حيث الفروع على أراضي الدول المضيفة وهوما يهدد الاستقلال الاقتصادي والسياسي لهذه الدول وهي في أغلبها دول العالم الثالث التي منها الدول العربية وكثير من دول آسيا وأمريكا اللاتينية والدول الإفريقية، مضافا إلى كل ذلك محاباة ضريبية قد تصل إلى حد الإعفاء الضريبي من أجل جلب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية كما ترسم سياسات تلك الدول التي تعرف بالفراديس الضريبية paradis fiscaux وهو ما تستفيد منها هذه الشركات على حساب الدول المضيفة، مما يعني ببساطة إهدار مورد مالي كان يمكن أن تنتفع به الدولة المضيفة، في مشاريع وخدمات يستفيد منها أهل تلك الدول (الحبيب الجنحاني، العولمة والفكر العربي المعاصر، ص35)

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بقوة اقتصادية ومالية قد تفوق ما تملكه بعض الدول. فتزايد قوة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات دفع بميزان القوى في العالم إلى أن يعمل لصالح هذه الشركات في الوقت الذي تتجرد فيه الدولة تدريجيا من صلاحياتها وسلطاتها (جوزيف كاميليري: أزمة الحضارة. ص 114)

هذه القوة أتاحت لها بحكم الأمر الواقع أن تؤثر على الدول المضيفة تأثيرا بالغا طال حتى سيادتها. لقد تمكنت الشركات في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين من السيطرة على الهيئات التنظيمية الدولية، وقد بدا افتراض مثل هذه السيطرة في مبادرة بريتون وودز، وتوج في ظهور منظمة التجارة العالمية التي أصبحت تملك من النفوذ ما يتخطى قوانين وتشريعات الدول والحكومات المحلية... وهكذا أصبح باستطاعة هذه الشركات متعددة الجنسيات أن تستخدم المنتديات السياسية العامة، والهيئات الدولية، ومنظمات العلاقات العامة، والإعلام، والمدارس، والهيئات التنظيمية العالمية، من أجل إقناع زعماء الحكومات والجماهير بسياسات التحرك التي تضمن تحقيق الأرباح وتخفيف مخاطر الخسارة المالية. كذلك وإلى الحد الذي تتأثر فيه حياة الأفراد بإيديولوجية الشركات، أصبح بإمكاننا أن نشهد ارتفاعا في أعداد أنظمة الحكم الديكتاتورية، أسوة بأنظمة الشركات (ريتشارد إتش روبنز: المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية . 228--229)

6- كيف يعامل المركز الأطراف؟: تضع العولمة ممثلة في المركز، هدفا قريبا لها تتوسل به إلى تحقيق الهدف الأبعد وهو إحكام قبضتها على دول العالم خاصة الدول النامية. هذا الهدف القريب يتمثل في إزالة الحواجز الاقتصادية والجمركية وكل ما هو حمائي بالنسبة إلى هذه الدول الفرائس، إذ رأس المال إنما يأخذ أهميته عندما يستثمر ويدار. ورأس المال إنما ينتج عوائد مالية عندما تعضده عمالة مؤهلة خبيرة وتكنولوجيا متطورة، وهي الشروط التي نجحت العولمة والشركات المتعددة الجنسيات في توفيرها واحتكارها والسيطرة عليها إلى حد كبير، وثمره التعاضد بين هذه الشروط الثلاثة هو منتج سلع وخدمات هو بدوره لا قيمة له بدون أسواق تبتلعه استهلاكاً، فهي . أي الأسواق . الرئة التي يتنفس منها الاقتصاد الليبرالي المعولم وإلا اختنق، وهو الذي كان دائما يعاني من فائض الإنتاج الذي يجب أن يصرف ويستهلك بطريقة أو بأخرى وتحصل أثمانه وهذا هو المهم بالنسبة إلى المنتج . وقد وجد في البلدان النامية ما يحقق بغيته من استهلاك وصرف لهذا المنتج وقبل ذلك حاجته من موارد طبيعية تضمن له المادة الأولية التي بدونها لا تدور مصانعه. وقد كان يمكن أن تسير الأمور في الاتجاه الصحيح بكل المقاييس لو اقتصر الأمر على منتج ينتج ومستهلك يستهلك ويدفع مالا، إذ تصير المسألة تبادلا للمنافع تستفيد منه الأطراف المتبادلة بندية وتوازن ودون حيف أو جور على أي طرف . أما وأن الطرف الفاعل في هذه المقايضة هو الدول الرأسمالية والصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وما تملكه من شركات متعددة

الجنسيات لها من القوة ما يجعلها تستأسد وتصادر من الدول النامية المضيفة ثرواتها وسيادتها) (Angela Barthes :petit manuel simplifié pour comprendre la mondialisation :page67) وبالتالي قراراتها، وما تتصف به هذه الشركات من احتكار واستغلال لا يبقى على شيء تطاله يدها.. فإذا أضفنا إلى كل هذا أن الدول الرأسمالية الكبرى التي تحتمي بها هذه الشركات العابرة للدول بل للقارات تحوز شرعية التدخل العسكري أوبالقوة الاقتصادية(كالحصار الاقتصادي) في شؤون الدول (المارقة والمشاغبة) (لتأديبها) من حين لآخر، أو تعطيلها بعض المساعدات كمكافآت على (حسن السلوك) وتجنب (المشاكسات) التي تزعجها. ولم تعد تلك الحساسية التي كانت للدول عندما تستفز وتستتفز عند اختراق سيادتها، وقد قتلتها الرغبة أو الرهبة جراء ما تلوح به القوى العظمى من سياسة العصا والجزرة. إذا وضعنا كل هذا في الاعتبار ، لا نعجب إذا رأينا الكفة تميل لصالح هذه الشركات ومن ورائها دولها التي تحميها أو تحتمي بها، وتكون هي الراجح الأكبر في هذه العملية وهي التي تحتكر آليات العملية لكي يقهر القوي أية مقاومة للضعيف، ويبتلع الغني كل ما يملكه الفقير، فيزداد الأغنياء غنى وقوة، في حين يزداد الفقراء الضعفاء فقرا وضعفا، وبالتالي تتسع وتعمق الفجوة فيما بينهما ،وتظل كفة ميزان العالم تميل لصالح الأقوياء دون رأفة بذاك المسكين المستهلك ، مواطن الدول النامية وهو أضعف حلقة في السلسلة كلها، فلا يطاله إلا الفتات. فكأن العولمة قد أزلت الحواجز الاقتصادية كلها أو جلها إلى أن يفقد العالم توازنه تماما، وتغطي الكوارث والمحن خارطته (نبيل راغب :هيبة الدولة، التحدي والتصدي. ص191) فمن قال: إن مصاصي الدماء خرافة؟

تسعى الادارة الامريكية وهي مركز المركز في العولمة إلى تقسيم العالم الى مناطق اقتصادية تخدم كل منها على حدة اغراض الشركات الامريكية (فنزويلا والمكسيك والخليج للنفط .امريكا الوسطى والكاربيبي للعمالة الرخيصة وتجميع المنتجات .الصين للاستهلاك) كما سعت من خلال مجموعة السبعة وصندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية الى انشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر اعطيت فيه للنخب السياسية ورجال الاعمال وقادة الرأي في العالم النامي حق المشاركة فيها والاستفادة منها بشرط الدفاع عن الليبرالية بالمفهوم الامريكي ،وطلب من اكثر من 100 دولة من العالم الثالث فتح اسواقها أمام الشركات المتعددة الجنسيات والابتعاد عن السياسات المساندة للقطاع الوطني تحت شعار حرية التجارة الذي كانت له آثار مدمرة على

اقتصادات الدول في أمريكا اللاتينية وهروب الأموال من روسيا (من 14 إلى 19 مليار دولار سنة 1991 وحدها) وعلى ازدياد حالات الفقر والاضطراب الاجتماعي في كل الدول التي أخذت بمبادئ اليمين المتطرف في أسواق المال دون قيود وبمبادئ الأصولية الاقتصادية "دعه يعمل دعه يمر" (شريف دلاور، ص 151).

إن الوضع المريح للعولمة وسدنتها الكبار ورموزها وقواها على حساب فقراء في دول الأطراف أن يتاح لقانون العرض والطلب أن يسري دون تدخل الدولة، "دعه يعمل دعه يمر" خاصة الدول المضيفة للشركات متعددة الجنسيات لإعاقة رؤوس الأموال من التدفق وتقييدها بواجبات اجتماعية، وهي السيادة التي قيدها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من التكتلات الاقتصادية. وفرضت شروطاً قاسية على الدول المتعاملة معها لمنح القروض وإبرام الاتفاقيات، وأهم هذه الشروط الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال بين الدول، وخفض الإنفاق العام والدعم الموجه للطبقات الفقيرة، وانسحاب الدول من عملية الإنتاج والتوزيع، بخصخصة مشروعات القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص ورفع الحماية الاجتماعية عن العمال وترك سوق العمل للعرض والطلب دون تدخل الدولة، وخفض الضرائب على الاستثمارات، وإزالة الحواجز الجمركية، وترك المنافسة الحرة في التجارة، ووقف دعم العملة المحلية وتحرير سعر الصرف، وتشجيع إقراض القطاع الخاص. ومعنى هذا كله تشجيع الرأسمالية للاستزادة من الأرباح الطائلة، دون أعباء في النفقات أو مخاطر أياً كان نوعها. ليكون المتضرر هو دول الأطراف المضيفة للشركات متعددة الجنسيات ومواطنوها.

لقد انتقل مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية، وهذا هو ما تنشده العولمة الاقتصادية التي تستجيب لقرارات المؤسسات العالمية ولاحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات العابرة للقارات أكثر من استجابتها لمتطلبات الاقتصادات الوطنية التي أخذت تذوب وتندمج في الاقتصاد العالمي. لم تعد الدول النامية إلا مجرد مضيفة للشركات متعددة الجنسيات مع ما يقتضيه ذلك من حفاوة حاملة على تدليلها وبسط الفرش لها مما يعني نزيفاً اقتصادياً رهيباً يدفع ثمنه المواطن سواء في الشمال المتقدم أو الجنوب المتخلف. (الحبيب الجحاني. العولمة والفكر العربي المعاصر ص 35)

7- الآثار السياسية والاجتماعية للعولمة الاقتصادية :

اشتهر برنارد شو بسرعة البديهة وروح الدعابة التي لاتخفي و من (مزاح جاد) يحمل في ثناياه الكثير من الدلالات العميقة والهادفة والتي تصيب اللب بدقة عجيبة. لقد كان معاصرا لرئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، وكان هذا الاخير بدينا عكس برنارد شو الذي كان نحيفا، وكانت بينهما صداقة سمحت لبرنارد شو أن يجيب على السجبة عن بعض مايوجهه له تشرشل من دعابات....نظر تشرشل يوما الى شو وقال له معلقا على نحافته: من ينظر اليك يظن أن البلد تمر بأزمة. فاجابه شو ببديهة المعهودة: ولكن من ينظر اليك يعرف سبب الازمة.

يبدو أن مزحة برنارد شو والتي تنطوي على كثير من الجد والهدف،، يمكن إسقاطها على واقع البشرية المائل حيث الجياح المشرفون على الموت وينقصهم كل شيء به تقوم الحياة في مقابل جزء آخر من العالم وشريحة من البشر تعيش حياة مترفة. لقد زاد المال كثيرا عن حاجتها .

تسعى دول المركز، مركز العولمة، إلى جر الأطراف بعلاقات اقتصادية غير متكافئة ينتج عنها إملاء شروط الشمال المتقدم على الجنوب المتخلف، مع استمرارها كواقع لاستنزاف الأموال وتطبيق سياسة إخضاع تلك الشعوب الفقيرة، وتعني هذه السياسة "جعل الاقتصاد في جميع انحاء العالم يتبع النظام نفسه ويطبق الأساليب ذاتها ويستعمل آليات اقتصادية يملها سدة العولمة الكبار. وذلك ما يؤدي عادة إلى سلبيات كثيرة أهمها زيادة البطالة، وإشاعة الفقر، وتراجع دور الدولة ليقصر على الدور الرقابي، مما يمنع قيام بيئة مستقرة من شأنها أن ترفع من عملية التنمية، فعدم الاستقرار، يؤدي بالتنمية إلى التراجع إلى أدنى مستوياتها (مجموعة من المؤلفين: التنمية الاقتصادية العربية الإمكانات والتحديات، ص 27-28). والذي سيتأثر بهذا كله من قريب أو بعيد هو المواطن الذي اخترقت سيادة دولته، فلم تعد أسوارها تحميه كما كانت تفعل ذات يوم .

وتبرز التجليات الاقتصادية للعولمة في إيجاد الظروف الملائمة للعودة إلى تحكم منطق رأس المال الأحادي الجانب في سعيه إلى استغلال ظروف التوازن الاجتماعي الجديد لصالحه، بما يقضي على المكاسب التاريخية التي تحققت للفئات الفقيرة والمتوسطة وللفلاحين والعمال الذين هم أغلبية المواطنين في كل دولة (منير الحمش: العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية ص 328). مما دفع إلى الهجرة خارج الأوطان والتعرض

لمشكلات الغربية ومشاكل الابتعاد عن الأسرة، والبحث عن عمل إضافي لزيادة الدخل وتعويض التدهور الحاصل فيه، وخروج المرأة إلى العمل، وتعرضها لمضايقات وتحرشات من طرف من يستخدمها أو يزامنلها في العمل، وزيادة التنافس على فرص العمل المحدودة، ومن ثم انخفاض الأجور، والخروج المبكر للأطفال من المدارس وتشغيلهم مبكراً مما يزيد في نسبة الأمية وعمالة الأطفال ومعاملتهم غير الإنسانية، وارتفاع نسبة موجات الهجرة من الريف إلى المدينة، والتجمع في أطراف وتخوم المدينة وظهور السكنات العشوائية (القيتوهات) التي صارت جزءاً من ديكور المدن، بما في ذلك المدن الكبرى. لقد كانت الشركات متعددة الجنسيات هي التي تستغل هذه الظروف وتدفع الحد الأدنى من الأجر للعمال. مع غياب شبه تام للحماية الاجتماعية. فالقول بأن الشركات المتعددة الجنسيات، وهي اليد الباطشة للعولمة، تتيح فرص العمل للبلدان التي هي بأمر الحاجة إليها كلام تنقصه الواقعية. فعدة شركات أمريكية أقامت معاملها في هونغ كونغ، حيث أن نسبة 60 بالمائة من القوة العاملة تمارس أعمالها فيها طيلة سبعة أيام أسبوعياً، وأن 34000 طفلاً ممن لا تتجاوز أعمارهم الرابعة عشرة يعمل نصفهم يومياً 10 ساعات أو أكثر. وأن العدد الأكبر من المعامل الأمريكية في الخارج موجود في المكسيك بسبب الحد الأدنى للأجور الذي لا يتعدى الخمسين سنتاً في الساعة للشباب اليافع، ونتيجة لضغوط اتحاد العمال ارتفعت الأجور إلى دولار وثلاثة عشر سنتاً، ثم انتقلت الشركات إلى هايتي، حيث الحد الأدنى للأجور فيه دولار وثلثون سنتاً مقابل عمل يوم كامل" (ل.س.، ستافريانوس: التصدع العالمي، ص 509).

يبدو من خلال ما ذكرنا أن الرأسمالية ووريثتها وابتنتها المدللة العولمة ارتدت إلى مرحلة التوحش التي عرفت في بداياتها مع الثورة الصناعية بل إلى دركات أسوأ. وأسوأ ما فيها من يقف وراءها. ليسفر الأمر في الأخير عن وضع مأساوي يعيشه المواطن الذي تدحرج في اتجاه القاع بل حتى بعض مواطني دول المركز (أمريكا وأوروبا واليابان).

يخبرنا تقرير للامم المتحدة الذي يتناول تجربة 80 دولة انتقلت إلى الديمقراطية أثار العديد من التساؤلات والتعليقات حول عدم رضا الشعوب عن هذا التحول، وكان العيب هو في التطبيق الديمقراطي، في حين لم يذكر السبب الرئيسي للفشل وهو السياسات الاقتصادية الليبرالية التي صاحبت التحول الديمقراطي في هذه الدول ("شريف دلاور ص 152) كما يخبرنا تقرير الفاو أنه في البلدان النامية يموت طفل دون العاشرة كل سبع ثواني بسبب الجوع، ولن نجد صعوبة في معرفة

الجاني الذي سرق خبزه ودواءه وصحته وكرامته وأجره وهويته وثقافته وكل شيء ثمين يملكه ، ولوث الهواء الذي يتنفسه. كما لن نجد صعوبة في اكتشاف زيف دعاوى دول المركز أنها تدافع عن حقوق الإنسان ، وتكرس ثقافة الديمقراطية السياسية خاصة ، ثقافة الديمقراطية لا تنبت في معدة جائعة .

إن العولمة هي عبارة عن استعمار جديد، تماما كالاستعمار الكلاسيكي عتيق الطراز حيث يستولي على ثروات الآخرين ومواردهم، ولكنه يختلف عن الاستعمار القديم بالطرق الذكية والخفية بخلاف الاستعمار التقليدي ، أتاحها له الاختراعات العلمية الحديثة ووسائل الإدارة المستحدثة (عبد الحي زلوم: نذر العولمة ص24) . فالعولمة إذن- فيما يرى كثير من المفكرين . تحديات ومخاطر مهددة لكل جوانب الحياة الإنسانية وقد رأينا مناهضيها يحملونها كل مساوئ وشروء العالم الراهن . ومفاسد الكرة الأرضية، فهي المسؤولة عن تفاقم مشكلة التلوث البيئي والمخاطر التكنولوجية بفعل النمو السريع للصناعة وتزايد التدخل البشري المفسد في الطبيعة، في ظل رفض الولايات المتحدة التوقيع على المعاهدات الدولية التي تدعو إلى تقليل الانبعاث الحراري من مصانع الدول الصناعية، وكانت النتيجة الكارثية : الاحتباس الحراري وآثاره المدمرة على الغلاف الجوي، حيث (تهدي) الولايات المتحدة وحدها لعالمنا حوالي ثلث الغازات المنبعثة من مصانعها والملوثة للجو (نبيل راغب : هيبة الدولة ، التحدي والتصدي ، ص255)، ونتائج الوخيمة على الحياة على سطح الكرة الأرضية بما في ذلك حياة وصحة الإنسان (المواطن)، وهو تلوث عابر للقارات والدول غير عابئ بالحدود الجيوسياسية. ومن ثمة فقد أخذ هذا المشكل بعدا انسانيا وعالميا .

وهي (أي العولمة وسدنتها) المسؤولة عن تفاقم مشكلة المديونية في البلدان النامية لتي بلغت حدودا جعلت هذه الدول تدور حول نفسها وليس لها من هم إلا سداد هذه الديون وخدماتها، مهمة تحسين أوضاع مواطنيها الاقتصادية والاجتماعية. مما نزل بمستوى معيشة المواطن في تلك الدول إلى الحضيض. وهي التي قضت على الطبقة الوسطى التي تحفظ التوازن الاجتماعي . "إن الأغبياء فقط . كما يقول دافيد ابتر* David Apter. (أستاذ السياسة المقارنة والتنمية الاجتماعية في جامعة يال) لا يدركون الهوة التي تتعمق باستمرار بين الأغنياء والفقراء، ويعمون عن اللامساواة المترتبة بشكل واضح.⁽¹⁾ دافيد ابتر : عنف العولمة، ص 40)

كما أن نظام العولمة يقوم على خيار وحيد لا ثاني له هو نظام السوق والاحتكام إليه ، وحرية التبادل، وفتح الأسواق، وإلغاء الحدود ، والمنافسة الشرسة التي بين قوى غير متكافئة يجعل الضعيف

لا منهزما فحسب بل فريسة وضحية لقوى العولمة التي لا قبل له بها وستجهز عليه قوى العولمة وهي التي تحسن الاجهاز على الضعيف والجريح وخائر القوى ،وانهزام الصناعة المحلية في البلدان المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات ،وهي الطرف الضعيف في المنافسة لا يعني إلا شيئا واحد : زيادة تدهور اقتصادي سيدفع ثمنه أهل تلك البلدان. سيدفعونها ها من أمنهم المهدد ومن ثقافتهم المخترقة ومن بيئتهم الملوثة التي سممتها نفايات مصانع الدول المتقدمة، ومن وضعهم الاجتماعي المتردي ومن كرامتهم التي ستمرغ بالتراب وقد أهدرت بفعل مطالب الحياة التي لم تعد تتحقق له أو بعض منها إلا بالتنازل عن كرامته بعد أن أدارت له دولته ظهرها والتي فشلت فشلا ذريعا في الارتقاء بمستوى معيشة مواطنيها وحل مشكلاتهم الحياتية اليومية ، وقد اخترقت سيادتها مما يعني فقدانها كرامتها أمام مساومات من دول المركز لا تملك في الكثير من الأحيان إلا الانصياع لها. كما اهدرت حقوقه ،بفعل ديمقراطية شكلية زائفة تركز في أحسن الأحوال على الحق السياسي وحده(من حرية تعبير واحتجاج وتنظيم المظاهرات غير مجدية في الكثير من الأحيان ،ونحوها....) وتهمل الحقوق الأخرى من اجتماعية وثقافية وإنسانية ومدنية والتي بها قوام الحياة الإنسانية الكريمة. يصف جان زيغلر واقع المواطنة بعد تعرضها لتأثيرات العولمة التي حملت الدولة على الانسحاب من بعض مواقعها والتخلي عن بعض وظائفها ومنها الرعاية الاجتماعية. فيقول: "إن الاقتصاد الذي يقبل بالتنافس غير المحدود، وبعدم ثبات العمالة وبهشاشة الأنظمة الاجتماعية، وبالأجر على قدر الاستحقاق، إنما هو اقتصاد مولد للقلق والضيق ،... إن الإنسان الذي يعيش في خوف دائم على وظيفته وأجره ليس بإنسان حر. إن خصخصة الدولة تدمر حرية الإنسان"(جان زيغلر : سادة العالم الجدد.ص95)

كما إن بلوغ العولمة أوج قوتها وممارساتها المهيمنة في عصرنا الراهن أفضت إلى ما يمكن اعتباره عزوفا عن ممارسة السياسة :فلم تعد تلك الحركية السياسية التي كانت ذات يوم تصنعها أحزاب سياسية وفصائل المجتمع المدني تحكمهم ايديولوجيات وبرامج سياسية مما يمكن اعتباره مرجعية فكرية لها تسير على هديها ،كل ذلك لم يعد ، فيما يبدو مجديا في زمن العولمة، حيث طغى وهيمن منطق السوق والمنافسة واكتسح الواقع والعقول معا، فمن خلاله(منطق السوق) تتحدد مستويات الانتاج والاستهلاك، وعبره تقيم درجات التقدم والتراجع، ووفق املاءاته يعاد النظر في قيم الوطن و المواطنة (جوزيف ستكلتر: العولمة ومساوئها ، ص22) مما بث في هذه

الحركات حالة من اليأس من التحول إلى وضع أفضل تسطره البرامج والإيديولوجيات، التي لم يعد يؤبه بها أمام هذه الإيديولوجيا الوحيدة، إيديولوجية العولمة مما جعلها تخمل في مجال النشاط السياسي، فلم تعد لها تلك النظرة المتفائلة والطموحة بعد ما سدت عليهم العولمة منافذ الأمل في غد أفضل. ومن ثم فقد تردت حال أهل تلك الدول لأن الدولة ميعت حدودها ومن ثم فقدت ميزاتها وخصوصياتها لتحل محلها الشركات المتعددة الجنسيات (اليد الباطشة للعولمة). ولم يعد مواطن تلك الدول بالنسبة إلى العولمة إلا بالوعة استهلاك أحادي الجانب، إذ دفعت بالبلدان الفقيرة إلى إلغاء الحواجز التجارية ولكنها أبقت على حواجزها، ومنعت البلدان النامية من تصدير منتجاتها الزراعية إليها فحرمتها من دخل صادراتها التي هي في أمس الحاجة إليها. وهو ما يزيد الوضع المالي في تلك الدول صعوبة.. (قضايا عالمية، تحديات العولمة. ص 5). واللافت للنظر أن الإدارة الأمريكية التي تطالب بسياسات للتجارة الحرة لم تطبق هي نفسها أيا من هذه السياسات في جميع مراحل التطور الاقتصادي الأمريكي" (شريف دلاور ص-152)

ومن جملة ما صار يعنيه اهالي دول الاطراف بالنسبة إلى العولمة وسدنتها من الرأسماليين، خاصة اصحاب الشركات متعددة الجنسيات أنه يد عاملة رخيصة في أحسن أحواله. وإن كان تطور الميكنة MACHINISME والتقنية حل محل العامل، وأحالتة إلى بطالة إجبارية في كثير من الأحيان.

لقد تم التحول إلى اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص. ولم تعد الدولة قادرة على التحكم في السوق ونتائجه، لقد صار الاقتصاد يحكم المجتمع أكثر مما تحكمه السياسة. وصار الناس يعاملون على أنهم كائنات اقتصادية على حد تعبير بعض الليبراليين وهو الوضع الذي أرادت العولمة تكريسه. لقد أدارت الدولة ممثلة في السلطة، ظهرها لمواطنيها بأن انسحبت من كثير مما كانت تبشره وتسيره لصالحهم، وسلمت كل ذلك إلى القطاع الخاص، ظنا منها أو ادعاء أنها بذلك تحقق الرفاه الذي يعم الجميع بما في ذلك الفقراء وتثمر مشاريعها الانسحابية بأقنعة خادعة فتبيع الشركات والمشروعات للقطاع الخاص الذي بدأ يتقوى على حساب الدولة المنسحبة أو التي فرض عليها الانسحاب لتحل بعد ذلك خوصصة أتت على ما بقي للمواطن. "فإن الآخرين من محدودي الدخل وهم أكثرية يتجرعون المرارة من هذا الانسحاب للدولة ويرون فيه اهدارا لحقوق اجتماعية لهم، يضمنها تدخل الدولة وحضورها (نورمان فان شرنبرغ: فرص العولمة، ص 24-25) يقول جان

زيغلر: "فالدولة التي لا توفر لمواطنيها الشعور بالأمان والحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي والمعيشي ومستقبلا واضح المعالم، ولا تضمن لهم نطاقا متوافقا مع قناعاتهم الأخلاقية، هذه الدول محكوم عليها بالزوال" (جان زيغلر: ص 95)

ولم تنج حتى شعوب البلدان المتقدمة سواء دول الشمال المتقدم (المركز) أو أمريكا (مركز المركز) خاصة الطبقة الوسطى، لم تنج هذه الدولة من نتائج هذه السياسة الليبرالية المتوحشة فلقد تحولت هذه الدول من دول رعاية ورفاه إلى دول غير آبهة بمواطنيها والدنيا إذ دفعت الثمن أكثر من غيرها. فبعد أن كان هذه الفئات تتمتع بمزايا وفرتها لها دولها، هاهي ذي دولها تدير لها ظهرها مع الريغانية والتاتشرية (نسبة إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (1981-1989) (نسبة إلى مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا (1975-1990) وكلاهما دعم سياسة إدارة الظهر للشعب. والتحول عن دولة الرفاه التي كان يعيش في ظلها المواطن الأمريكي والانكليزي). لقد انقلبت أمريكا على نفسها وعلى الانجازات التي تحققت لشعبها من خلال برنامج روزفلت... ليجاهر الرئيس بوش الابن صراحة بمواقفه ضد الليبرالية وضد برنامج الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت اساسا لصالح الفقراء والطبقة الوسطى التي تدفع من دمها ولحمها قرابة 300 مليار دولار سنويا لميزانية البنتاغون التي تستخدم للدفاع وحماية شركات النفط الأمريكية، وقد تزايدت ارباحها في السنوات الأخيرة ما بين 100 و 300 بالمائة سنويا، بينما

عبء زيادة البنزين يتحمله المواطن الأمريكي العادي. (شريف دلاور ص 87.86)

في كتابه "موسوعة قواعد اللعبة السياسية"، يجمل لنا نبيل راغب خطورة العولمة فيقول "إن خطورة العولم تكمن في منظومتها المعقدة المتشابكة التي تحتاج دائما إلى رؤية استراتيجية شاملة ومتجددة في مرونة بالغة حتى يتمكن تقليل الحيرة التي تنتج عن التردد بين وجوها الخفية التي يمكن أن تكون مخيفة واقتنتها الظاهرية التي يمكن أن تكون مغرية وجذابة. إن الحقائق الأولية تؤكد أنها تهدف إلى توسيع وتعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وأية دولة نامية تسعى لرفع رأسها اقتصاديا وتكنولوجيا بين الدول الغنية لابد ان يطير رأسها في الحال كما حدث للنمور الاسيوية. فالعولمة لاتعرف الرحمة أو التهاون أو التهادن أو التردد أو التراجع، وإن كان قناعها الانساني البراق يوحي ويؤكد أنها جاءت كي ترفع الدول الفقيرة إلى مستويات جديدة بحقوق الانسان على أرضها. "نبيل راغب موسوعة قواعد اللعبة السياسية، ص 570)

وإن تعجب فعجب أمر العولمة ، فرغم كل هذه الحقائق الصادمة إلا أنها لم تعدم مناصرين لها ومبشرين بها إذ يذهب مفكرون آخرون - ممن ينتصرون للعولمة- إلى أن العولمة هي عامل رفاه وتقدم بالنسبة إلى تلك الدول ومواطنيها .فما تتيحه العولمة من حرية اقتصادية وما ينجر عنها من سعة أفق في التجارة وتحرير المبادلات التجارية بفتح الحدود وتخفيف الإجراءات الحمائية امام حركة المال المعولم، ذلك كله- فيما يرى هؤلاء - يتيح للناس حرية أوسع للتحكم في حياتهم اليومية وحتى في الدول الأقل نموا إذ لن يعودوا يعتمدون على الدولة لجلب حاجياتهم حتى من خارج حدود دولتهم ومن ثمة تأمين معيشتهم .مما يعطيهم بعض الاستقلال عن دولتهم وتتيح لهم الحدود المفتوحة، من جملة ما تتيح استيراد قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ذلك أن التجارة تعني أكثر من تصدير فول الصويا والعدد الآلية فهي تتعلق أيضا بتصدير الحرية والديمقراطية (دانيال غريسولد ص39)

وفي سياق الانتصار والدفاع عن العولمة، يقول دانيال غريسولد (مدير مركز الابحاث الليبرالي الامريكي بواشنطن(كاتو): تساعد بدورها الحرية الاقتصادية . وهي شعار عولمي - والمداخل المتزايدة في تغذية طبقة متوسطة متعلمة وواعية سياسيا أكثر، إن صعود طبقة من أصحاب الأعمال والمجتمع المدني الأكثر ثراء تخلق القادة ومراكز النفوذ خارج نطاق الحكومة فالناس المتحررون اقتصاديا سوف يطالبون بمرور الزمن كما أنهم سوف يتوقعون ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية كذلك. بالمقابل فإن الحكومة القادرة على عزل مواطنيها عن بقية العالم تستطيع بسهولة أكبر السيطرة عليهم وحرمانهم من الموارد والمعلومات التي يستطيعون استعمالها لتحدي سلطتها.قضايا عالمية ص40)

والى قريب من ذلك يذهب الرئيس بوش في خطاب ألقاه سنة 2004 حين قال: "التجارة تولد عادات الحرية ،وهذه العادات تبدأ بتوليد الأمل بالديمقراطية والمطالبة بإنشاء مؤسسات ديمقراطية أفضل، تصبح المجتمعات المفتوحة أمام التجارة عبر حدودها القومية أكثر انفتاحا تجاه الديمقراطية داخل حدودها".(قضايا عالمية ص39)

غير أن هذه الشعارات التي كانت دول المركز تحملها وتلوح بها لم تكن لتقنع جيا ع العالم وفقرائه وهم اغلبية ساحقة احصائيا ،اذقامت مظاهرات صاخبة في العالم بما في ذلك العالم المتقدم ،عالم الشمال ، لقد اتسع آنذاك نطاق الاحتجاجات وموجة السخط لتصل إلى الولايات المتحدة نفسها ،كان ذلك في مدينة سياتل، حيث عقد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في

شهر ديسمبر سنة 1999 حينما "التقى ما يقارب 100000 متظاهر من مختلف الجنسيات، وتلك كانت بداية النضال ضد العولمة وسياسات الليبرالية الجديدة" (مركز الدراسات الاشتراكية: لا للعولمة ص 60). لقد بلغ الأمر أن منع المتظاهرون بعض المشاركين من الوصول إلى قاعة الاجتماعات. ووصلت أصوات المتظاهرين إلى آذان المجتمعين داخل القاعة. (أسعد ملي: العولمة بين التكيف والممانعة ص 131)، حينها كان الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون يخطب فتوقف قائلاً: "يجب أن نستمع إلى هذه الأصوات" وكان من الشعارات التي رفعت في انتفاضة سياتل "العالم لن يتحول إلى سلعة" و"الناس والشعوب قبل الأرباح" و"لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة".

و يكفي الاحتكام الى الواقع البائس للبشرية لنرى زيف هذه الدعاوى وكذبها الصراح ، والتي تؤسس لنظرة سوداوية وتشاؤم مؤسس ويأس من صلاح الحال ما لم تتحول العولمة من أيدي هؤلاء الكواسر الى غيرهم من اصحاب الضمائر اليقضة .

ونتيجة لأمركة اوربا الجديدة الشرقية ودول أمريكا اللاتينية في التسعينات تحولت الحرية السياسية في هذه البلاد إلى حرية لسيطرة كاملة لرأس المال على الدولة ، ووصلت حالات النهب والسلب والفساد مستويات قياسية عالميا ، وسيطرة نفوذ القلة والمافيا والجريمة المنظمة وانتشرت الدعارة والمخدرات واطفال الشوارع والبطالة بين الشباب ، وجميع مظاهر الخلل التي تعاني منها هذه المجتمعات في يومنا هذا....لقد أدى تطبيق مبادئ الاصولية الراسمالية والتحرير غير المنظم للاسواق في الاقتصاد العالمي الى تحولات اقتصادية خبيثة يسيطر عليها لاعبون مارقون وقوى انتهازية لاتخضع لأي قوانين دولية أو نواميس ، فلقد عادت العبودية (رصد 27 مليون ضحية يشتغلون في مزارع الكاكاو في غرب افريقيا وبساتين الفاكهة في كاليفورنيا وفي الصيد غير القانوني....). وزادت اعداد منظمات المافيا والجرائم الدولية ، وازدهرت اعمال العصابات الدولية وتجارة السلاح، وتولت شركات تجند محاربين مرتزقة لمهام القتال والحرب بالوكالة عن جيوش نظامية . ونشطت تكنولوجيا تقليد المنتجات من ادوية وقطع غيار وملابس جاهزة ومستحضرات التجميل وغيرها كما نشط القمار وتجارة الجنس، وارتفعت نسبة فضائح الفساد في معظم بلاد العالم وخاصة لدى البنوك والشركات كما زاد تركيز الثروة بشكل مفرغ في الديمقراطيات الغربية ، فعلى سبيل المثال يستحوذ 10 بالمائة من الامريكيين على 85 بالمائة من الاسهم الامريكية ، ويتحكم 1 بالمائة من الامريكيين في ثلث الثروة الامريكية، ويتكرر نفس الوضع على المستوى العالمي

حيث يمتلك 2 بالمائة من أغنى 10 بالمائة من سكان الارض نصف ثروة العالم و 1 بالمائة منهم على 40 بالمائة من هذه الثروة " (شريف دلاور ص ص 88....90 بتصرف)

في الدورة 27 للمؤتمر الوزاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي، يصرح مهاتير محمد رئيس ماليزيا وهي دولة ضحية للعولمة بعد أن كانت قوة تقض مضجع أمريكا ،هي ودول أخرى آسيوية مما عرف ب(نمور آسيا)،يقول مهاتير محمد : "اسمحوا لي أيها السادة أن أقول كلمات قليلة عن العولمة، وهي مفهوم مطروح بيننا بالفعل ،وخبرته ماليزيا أخيرا من سوء حظها ،واكتشفت أن مفهوم العولمة ليس كما قصد بها كنظام يفترض فيه إثراء العالم بما في ذلك البلدان النامية أمثالنا، فعلى النقيض من ذلك فقد أدى النظام المالي للعولمة إلى إفلاسنا تقريبا وحولنا إلى معوزين وشحاذين وأخضعنا إلى توجيه القوى الاجنبية (كمال الدين عبد الغني المرسي :الخروج من فخ العولمة . ص51)

8- خاتمة:

هل من حل أو أمل في الافق : هذه الأزمة جعلت أغنياء عالم الشمال وهم خمس سكان العالم على أكبر تقدير وهم يعيشون على أربع أخماس من خيراتهم يهزون أكتافهم ويديرون ظهورهم غير عابئين بأولئك الذين يتضورون بل يموتون جوعا ،وهم يمثلون أربعة أخماس سكان العالم المتبقية ويعيشون على خمس خيرات العالم، بعدما أخذت منهم ثروات بلدانهم من قبل أولئك المترفين في لعبة غير نظيفة.

إن الازمة الراهنة في وجه من وجوها ليست ازمة موارد وثروات ،فهي أكثر من كافية كما يقرر ذلك واقع الحال .ولكنها ازمة أخلاق كما يصرح بذلك بعض عقلاء العالم استشرافا مثل كانط وروسو وبرتراند رسل...و بعض سياسيي العالم من مركز العولمة .وإن لم يكتب لهم أن يعيشوا ليروا واقعها ،وإن كانوا أولى اتجاهات رأسمالية بل من زعمائها. فهذا هيربرت هو الرئيس الأمريكي الحادي والثلاثين للولايات المتحدة (1929-1933)يصرح : "إن مشكلة الرأسمالية هي الرأسماليون، فهم جشعون جدا"(جون ستيل ،جوردون :امبراطورية الثروة ج 2 ص 111). ويبدو أن هذه ليست مشكلة الرأسماليين كما يشير التصريح بل مشكلة الانسانية كلها.

إن المطلوب ابتداءً، إن توفرت النوايا الحسنة والارادة الجادة في تجاوز هذا الوضع الذي صنعتته العولمة الراهنة ، وهذه أولى الخطوات للتخفيف من معاناة الإنسانية ، هو مشاعر دافقة عند أولئك

الذين بأيديهم أزمة الأمور (ولا نعني هنا غير أثرياء العالم)، تعترف بالآخر الذي يعاني ويستقر في القاع حيث الجوع والامية والابوة والتلوث والظلم الاجتماعي.... وبحقه في الحياة الكريمة كإنسان مما يدفع بهم في اتجاه حلول جادة وناجعة لهذه المشاكل، وهي ليست مستحيلة لو توفرت هذه المشاعر الدافقة والنوايا الصادقة. والنفس الطويل والعزيمة القوية التي لا يفلها ثقل وضغط العولمة . وقد بدأنا نسمع بعض الأخبار وهي سارة على قلتها إن صدقت، أن بعض أغنياء العالم مثل بيل غيتس، وهو من أثرياء العالم يتبرع بنصف ثروته لأغراض إنسانية . كما سمعنا عن كثيرين غيره يأتون نفس الفعل . ودلالة هذا ان البشرية بدأت تثوب إلى رشدها وتصحح مسارها وإن كانت لاتزال في بداية الطريق ولكننا نقول تقاؤلا أن هذه بداية واحدة. تخرجنا من حالة اليأس الشديد والتشاؤم المؤسس والمبرر..... وليست تلك الشعوب الضحية مطالبة بالبقاء مكتوفة الايدي تنتظر أن يستيقظ الضمير العولمي ليفيض عليهم احسانا وتضامنا ورحمة، بل هي مدعوة إلى عمل الكثير ، ولن يكون الحل بطبيعة الحال هو الغاء العولمة، فذاك مطلب يضاها في صعوبته بل استحالاته مطلب توقيف دوران الكرة الارضية . ولكن يمكن مع ذلك الاستفادة من المعطيات السابقة للعمل على الاقل على انقاذ ما يمكن انقاذه وتخليص العولمة من الكثير مما علق بها من توحش .

وليس هذا الا بصيص أمل يحتاج الى ان يتقوى وتعضده جهود منوطة بالشعوب التي هي ضحايا العولمة. إن هيئات تعطينا بعض الأمل هي الأخرى في حالة نشوء وتجميع للقوى، تلك هي منظمات المجتمع المدني العالمي، وهي المنظمات عابرة للقارات، التي يمكنها تأطير نشاطات ونضالات الشعوب المناهضة للعولمة الراهنة، وهي اغلبية ساحقة، ولكنها (الشعوب) للأسف لاتزال كثرة غنائية لا تحدث الاثر المنشود حيال العولمة المتوحشة. هذه المنظمات (منظمات المجتمع المدني) العابرة للقارات تسعى الى حل المشاكل الانسانية التي هي الاخرى عابرة للقارات. هذه المنظمات تعطينا بعض الأمل لسمعتها الطيبة فيما نحسب . وكما يقول هوارد ج وياردا Wiarda. Howard J (Howard ج وياردا) (Howard J. Wiarda) (أستاذ العلوم السياسية وعلاقات العمل المقارن بجامعة ماساشوسيتس وكبير المشاركين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وزميل قديم بمركز ولسون للدارسين بواشنطن). أنه (المجتمع المدني) يبدو شيئا نبيلًا لابتعاده عن السياسة الحزبية الضيقة واهتمامه بالمواطن. ثم لما يبثه من روح مدنية جماعية. ثم لإبعاده وضع السياسة في أيدي الحكومات الفاسدة والمرتشية، ثم لموقفه غير المساند ، حتى لا نقول المعادي للمنظمات والمؤسسات

ذات السمعة السيئة عند الرأي العام العالمي مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي. وأخيرا للطابع الديمقراطي الشعبي (غير النخبوي) الذي تتصف به منظماته عادة (هوارد ج. وباردا: المجتمع المدني النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ص 130)

وثمة أمران آخران يبدوان مهمين: الامر الاول: إذا كانت أمريكا هي أقوى دولة فذاك لا يعطيها الحق في التسلط والاستعلاء وإطلاق يدها في ممتلكات الآخرين وثرواتهم. بحجة الأمر الواقع. وكما يقول هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق: "إن القوة قد تقهر العالم، ولكنها لا تضيف الشرعية على نفسها"(باراج خانا .العالم الثاني . ص 430).

ومن جهة أخرى فإن سنة كونية تحكم الحياة تقرر أن لاقوة دائمة ولا ضعف دائم، وأن ضعيف اليوم قوي غدا.

أما الامر الثاني وهو ذو صلة بالاول، فإن جسم مركز العولمة الراهنة قد بدأ يدب فيه الوهن الذي لا يرى بسهولة لفتوته وعنفوانه وشبابه... يتضح ذلك إذا علمنا ان الولايات المتحدة عمرها لا يتجاوز ثلاثة قرون وهي مدة قصيرة جدا في اعمار الدول والأمم. ولكن عين البصير لا تخطئه، تشير إلى ذلك كتابات واستشرافات بعض المفكرين ومنهم المؤرخ العالمي ايرك هوبزباون Eric Haubsbawn. كما جاء في محاضرة له بجامعة هارفارد 2006/10/20: "ربما تسبب الإمبراطورية الأمريكية الفوضى والبربرية، بدلا من حفظ النظام والسلام.... هل سنتعلم الولايات المتحدة من الامبراطورية البريطانية الأم أنها ستحاول المحافظة على وضعها العالمي المتآكل بالاعتماد على نظام سياسي فاشل وقوة عسكرية لا تكفي لتنفيذ البرامج التي تدعي الحكومة الأمريكية بأنها قد صممت من أجلها... علمنا التاريخ بأنه يمكن للإمبراطوريات أن تنهار بين عشية وضحاها كما في الاتحاد السوفيتي. إن النظام الإمبراطوري الأمريكي وعماده الشركات العملاقة قد بدأ ينوء تحت وطأة الانهيار المفاجئ للشركات فهذه شركة TCM وهذه ENRON وهذه شركة وول ستريت العملاقة تنهار وتهبط قيمتها السوقية 93 بالمائة خلال أقل من أسبوع. مستقبل امبراطوريات هذا الزمان هو الموت المفاجئ، بسكتة قلبية اقتصادية". (باراج خانا .العالم الثاني . ص 430).

هل هذا التغير في الأدوار والأوضاع والمواقع قريب أم بعيد؟ من سيعمل مشعل الريادة في عالم ما بعد أمريكا ؟ذاك ما نجهله لأن الغيب يلفه، ولكن الذي نجزم به أو نكاد . استقرار لسنن الكون

والحياة لا رجما بالغيب - أن الوضع إلى تغير طال الزمن أم قصر. ولكنه لا يعني على الإطلاق أن الأوضاع تتحسن آليا. إنما تعني فقط أنه ستكون للبشرية فرصة ذهبية لتستلم مشعل العولمة الذي يحتاج الى أن يكون في أيد أنظف وايقظ ضميرا وأرهف حسا بمعاناة البشرية وما أكثرها، وأكثر استشعارا للمآسي الراهنة ولوشائج الاخوة الانسانية. على البشرية أن تحسن الاستفادة منها لترتقي بالحياة الانسانية بالاستعانة بالمعطيات سالفه الذكر. وهو ما نأمله و نستشرفه رغم الغشاوة السميكة التي يصنعها الواقع المتردي الذي ساهمت العولمة الراهنة - كما رأينا- في صياغته بفعالية. قد يحدث ذلك بعد زمن لاندرى مداه كما أسلفنا ،ولكن أن تصل متأخرا خير من أن لاتصل أبدا..

المراجع:

- 1) ابراهيم الناصر 2006.العولمة مقاومة واستثمار الرياض مكتبة الملك فهد الوطنية
- 2) ابراهيم وليد 1998 المسلمون في مواجهة العولمة ، جمعية الدعوة الاسلامية، ندوة ليبيا .
- 3) أناتولي أوتكين 2003 الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين ،ت أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي ط1 القاهرة المجلس الأعلى للثقافة.
- 4) أسعد ملي 2007 العولمة بين التكيف والممانعة ،مجلة جامعة دمشق المجلد 23 العدد الثاني 2007
- 5) باراج خانا العالم الثاني 2009 السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد. ترجمة دار الترجمة . ط1. بيروت . الدار العربية للعلوم ناشرون.
- 6) جان زيغلر 2003 سادة العالم الجدد ترجمة احمد زكريا اسماعيل ط1،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، .
- 7) جوزيف ستكلتر: 2003العولمة ومساوئها ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ط1بيت الحكمة بغداد . بيت الحكمة
- 8) جمال السيد السويدي 2014:آفاق العصر الأمريكي. السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد ط1.ط1.أبوظبي.
- 9) جوزيف كاميلري 1983:أزمة الحضارة منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق سوريا

- (10) جورج ريترز 2015. **العولمة نص اساس**، ترجمة السيد امام . ط1 القاهرة . المركز القومي للترجمة القاهرة
- (11) جون جراي **الفجر الكاذب 2000**. أوهام الرأسمالية_العالمية . ترجمة أحمد فؤاد بليغ. ط1 القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة.
- (12) جون ستيل ، جوردون 2008 **امبراطورية الثروة** محمد مجد الدين باكير عدد 358 ديسمبر ج2 الكويت .سلسلة عالم المعرفة .المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- (13) الحبيب الجحاني، 2002 **العولمة والفكر العربي المعاصر** ط1، القاهرة دار الشروق
- (14) دافيد ابتر : **عنف العولمة**، ضمن مؤلف العولمة بين الأنصار والخصوم ، إشراف رجب أبو دبوس ، ب ط مجلس الثقافة والإعلام .
- (15) ريتشارد إتش روبنز 2008 : **المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية** ترجمة فؤاد سروجي ط1 عمان .دار الأهلية للنشر والتوزيع
- (16) كمال الدين عبد الغني المرسي 2002: **الخروج من فح العولمة** ط1 القاهرة المكتب الجامعي الحديث،
- (17) ل.س ، ستافريانوس 1998: **التصدع العالمي**، العالم الثالث يشب عن الطوق ، ترجمة موسى الزعبي وعبد الكريم محفوظ ط1 مجلد 2. دمشق دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر .
- (18) محمد عابد الجابري 1997 **قضايا في الفكر المعاصر** ط1997 بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية
- (19) مجموعة من المؤلفين 1997: **التنمية الاقتصادية العربية** الإمكانيات والتحديات، ضمن كتاب اشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب ،بيروت .مركز دراسات الوحدة العربية.
- (20) مركز الدراسات الاشتراكية . **لا للعولمة الرأسمالية** نسخة الكترونية مصورة
www.Kotobarabia.com
- (21) منير الحمش 2005 : **العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية**، ضمن مؤلف دولة الرفاهية الاجتماعية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت بالتعاون مع المعهد السويدي الإسكندرية.

- (22) مصطفى عبد الغني: المثقف العربي والعولمة . الهيئة العامة المصرية للكتاب . القاهرة طبعة سنة 2000
- (23) نبيل راغب 2003 هبة الدولة، التحدي والتصدي. القاهرة ب ط ، ب ط .. القاهرة دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،
- (24) نبيل راغب 2002 :موسوعة قواعد اللعبة السياسية ، ب ط القاهرة دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .
- (25) نورمان فان شرنبرغ 2002 :فرص العولمة ،الأقوياء سيزدادون قوة ،ترجمة حسين عمران ط1، الرياض مكتبة العبيكان ..
- (26) "نعوم تشومسكي 1998 ماذا يريد العم سام. ت عادل المعلم. ط1 القاهرة دار الشروق القاهرة
- (28) صالح الرقب :أتعرف على العولمة . دار البحار للطباعة والنشر .
- (29) عبد الرشيد عبد الباسط 2005: الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها ط1. القاهرة مكتبة مدبولي .
- (30) عبد الحي زلوم 2009 أزمة نظام. الرأسمالية والعولمة في مأزق، ط1 بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.
- (31) "عبد الحي زلوم 1999 : نذر العولمة . ط1. بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت
- (32) عبد القادر تومي 2009:العولمة فلسفتها ،مظاهرها ط1 الجزائر . دار كنوز الحكمة ،
- (33) عبد الخالق عبد الله 1989:العالم المعاصر والصراعات الدولية، ب ط . الكويت .سلسلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
- (34) عزت السيد احمد 2000 انهيار مزاعم العولمة . قراءة في تواصل الحضارات وصراعاتها ب ط دمشق .اتحاد الكتاب العرب
- (35) غازي الصوراني 2000 البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة ب ط ،فلسطين .منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني
- (36) فتحي أبو الفضل وآخرون 2004 :دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ط1 بورسعيد شركة الجزيرة للإعلان.

(37) شريف دلاور 2012 السطو على العالم التنمية والديمقراطية في قبضة اليمين المتطرف. ب ط القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(38) هوارد ج. وياردا 2007 المجتمع المدني النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث ،ترجمة ليلي زيدان ط1، القاهرة .الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

(39) وزارة الخارجية الأمريكية مكتب برامج الاعلام الخارجي. فيفري 2006 . قضايا عالمية، تحديات العولمة مجلة يو أس أيه.مجلة الكترونية ، المجلة الالكترونية يو أس اي U S A

40)Angela Barthes2005 :petit manuel simplifié pour comprendre la gestion ..mondialisation : PARIS .EPU.coll. économie et

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

زبير أحمد، (2022)، الاقتصاد والعولمة، ماذا يريد المركز: عولمة الاقتصاد أم اقتصاد العولمة؟ ، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 15 (العدد 02)، الجزائر : جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص 67-91.